دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ عبر تمكين رواد الأعمال لتقديم الخدمات الإسنادية لوزارة الحج والجهات التابعة لها

طلال منصور الذيابي
الكلية التقنية بمكة المكرمة

ملخص البحث:

يشكل الاكتفاء الاقتصادي وبالتالي الوصول إلى الرفاء والاستقرار بمختلف مستوياته هدفًا لصانعي السياسات ومتخذي القرار في الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، وذلك من خلال الحرص على توفير فرص العمل وخلق مجالات وظيفية غير تقليدية تخرج عن نطاق ما هو متعارف علية في قطبي العمل (الحكومي والخاص) فكلا القطاعين يعانيان من سمة تناقص الغلة عند حد معين ، وبالتالي انخفاض الإنتاجية الحدية للعاملين مما يتقرر معه عدم إمكانية إلحاق المزيد من العاطلين عن العمل وإلا تحولت العمالة الموظفة إلى بطالة مقنعه تستنزف الاقتصاد دون قيمه مضافة تضاف إليه ، وخلال العقد الأخير برز الاهتمام بظاهرة اقتصادية عالية الكفاءة في عالم الأعمال وبرزت معها العديد من الفوائد والآثار على المستوى الفردي والمجتمعي والاقتصاد القومي ألا وهي المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

فالتقارير الرسمية تشير الى دورها الفاعل في توليد فرص العمل بمعدلات عالية مقابل تكلفة رأسمالية قليلة ، بجانب دورها في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، بالإضافة إلى دورها التكاملي والمساند للمشروعات الكبيرة مما يعمل على خلق توازن في العملية التنموية؛ وقد تنهت المملكة مبكرًا إلى أهمية هذا القطاع فوفرت له الدعم بشتى أنواعه التنظيمي والمؤسسي والتمويلي رغبة منها بإسهامه في عجلة التنمية ،كما عبرت رؤية ٢٠٣٠ عن اهتمامها بهذا القطاع من خلال جعله إحدى الفرص المثمرة لاقتصاد مزدهر مؤكدة سعيها نحو خلق فرص العمل بدعم رواد الأعمال وبرامج الاستثمار في الصناعات الجديدة، ويتطلب تحقيق هذه الرؤية تمكين رواد الاعمال في مختلف الانشطة المهنية؛ ويعد قطاع الحج والعمرة والزيارة من القطاعات الاقتصادية ذات الوفر الاقتصادي المتسمة بخلق احتياجات وأنشطة أخرى داعمة له ،كما يُعد ميدانًا لتطبيق تلك الرؤية وتفعيل دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر المساهمة الحقيقية في تلك الخدمات.

هدف الورقة: تهدف الورقة الى وضع استراتيجية لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر قطاع الحج والعمرة في تقديم الخدمات الاسنادية (كالضيافة، والإعاشة، والإسكان، والتقنية، والإرشاد السياحي) والتي تستفيد منها وزارة الحج والجهات التابعة لها.

تساؤل الورقة: نطلق الورقة من التساؤل التالي: كيف يمكن تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم تلك الخدمات؟

حيث ستتم الإجابة عن هذا التساؤل عبر ثلاثة محاور:

١. مفهوم وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢. بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة.
٣. إستراتيجية تمكين وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الخدمات المساندة لأعمال الحج والعمرة.

وأسفرت الورقة عن النتائج التالية:

- مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة دون المأمول.
- حاجة قطاع الحج والعمرة للمزيد من الاستثمارات في الخدمات الإسنادية.

- لا يعتبر التمويل عائقًا نحو المساهمة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المملكة ،إنما يكمن في غياب الإدارة والتخطيط الممنهجين لهذا القطاع.

وبناء على النتائج السابقة توصي الورقة بما يلي:

- الاستفادة من قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة لتلبية الطلب المتزايد على الاستثمار في الخدمات المساندة في قطاع الحج والعمرة.
- الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة.
- إنشاء جهة إشرافيه لتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تابعة لهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في الخدمات الاسنادية في قطاع الحج.

مصطلحات ومفاهيم:

- الخدمات الإسنادية: يقصد بها الخدمات التي يحتاجها قطاع الحج والعمرة (كالضيافة، والإعاشة، والإسكان، والتقنية، والإرشاد السياحي).
- تناقص الغلة: حالة اقتصادية تتسم بانخفاض الإنتاجية نتيجة زيادة أحد عوامل الإنتاج مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.
- الإنتاجية الحدية: المستوى الذي يصل في كفايته الى الحد الذي يتسنى معه إنتاج سلعة معينة بتكلفة يكاد يغطيها سعر السوق.
- حوكمة: تطبيق النظم والقوانين والعلاقات الوظيفية وفق هيكلة مدروسة تحقيقًا للجودة ووصولًا للتميز في الأداء.

المحور الأول- تعريف وأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

١- تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة

اتفقت الأدبيات في حقل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى عدم وجود تعريف دقيق وموحد له، وهو أيضًا ما توصلت إليه لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية(سحنون،٤٢٣)،فهو مفهوم ديناميكي متحرك من دولة الاخرى، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى تعتبرها النامية كبيرة(النمروطي،١١)،واستخدمت عدة معايير في تعريف المنشآت الصغيرة والكبيرة كعدد العاملين وحجم المبيعات ومبلغ الأصول المستمرة(البندي،٥)،فالمفهوم يختلف باختلاف الدول وإمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ومدى التقدم التكنولوجي ومرحلة النمو(السراج،٧)،(الشايب،٢٤)، غير ان هناك اتفاقًا في معيارية التعريف من خلال وضع معايير تتعلق بالعمالة ورأس المال المستثمر والعائد مع اختلاف النسب المستخدمة، ففي اليابان عُرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة بناء على معيار العمال ورأس المال المستثمر وحددت له قيم بحسب النشاط ففي الصناعة لا يزيد عدد العاملين عن ٣٠٠ ورأس المال ١٠٠ مليون ين ،وفي قطاع التجارة ١٠٠عامل و٣٠مليون ين كرأسمال، وفي الولايات المتحدة حددت المنشآت الصغيرة والمتوسطة بتلك التي يقل عدد العاملين فيها عن ٥٠٠ عامل ورأس مال أقل من ٢٠ مليون دولار، وفي كوريا حددت الصناعات التحويلية بأقل من ٣٠٠ عامل و٦مليون دولار، أما البنك الدولي فقد عرف المنشآت الصغيرة بأنها التي يقل فيها العاملين عن ٥٠ عاملًا وأصولها لاتتجاوز مليون دولار ومبيعاتها أقل من٣مليون دولار، أما المتوسطة فتلك التي يعمل بها أقل من ٣٠٠ عامل وتبلغ أصولها أقل من ١٥ مليون دولار ولا تتجاوز مبيعاتها ١٥ مليون دولار(البنك الدولي).وفي المملكة جُعل أيضًا عدد العمالة والأصول المستثمرة معياري تعريف قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعرفتها الهيئة العامة للمنشآت بتلك التي تضم عمالة من ٦-٤٩ ومقدار مبيعات أكثر من ٣ ملايين وأقل من ٥٠ مليون ريال، أما المنشآت المتوسطة فهي التي تضم عمالة من ٥٠-٢٤٩ عاملًا ومبيعات من ٥٠ مليون إلى أقل من ٢٠٠ مليون ريال(موقع بادر الإلكتروني).

٢-اهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: يعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة قطاعًا مهمًّا بالنسبة للاقتصادات العالمية لما يقدمه من مساهمة في خلق فرص العمل وغجمالي الناتج المحلي ولارتباط نموه بزيادة الاقتصاد الرسمي، فهو يلعب دورًا مهمًّا في توفير من ٦٠-٨٠% من فرص العمل، مما يؤهله لآن يكون قوة محركة للنمو الاقتصادي، والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع في الناتج والأيدي العاملة:

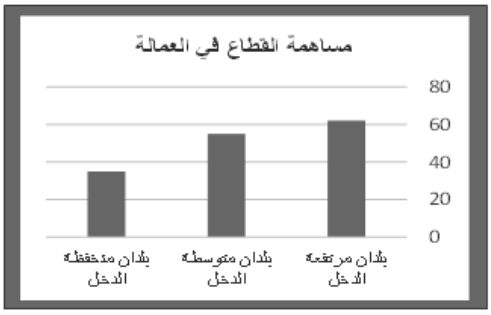

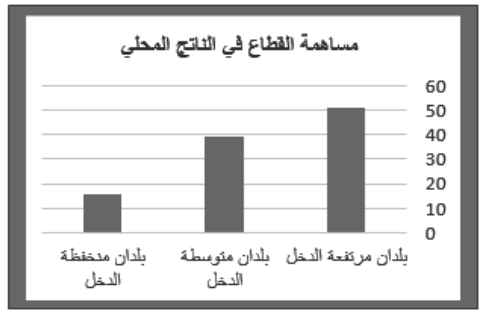

المصدر: البنك الدولي.

ويتميز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتغلغلها في المناطق الغير حضرية او النائية لتقدم خدماتها وهو عامل يساعد في توفير فرص العمل والسلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة كبيرة من ذوي الدخل المحدود، كما انه قادر على التجديد والابتكار وبالتالي المنافسة والاستمرارية مما يدعم هذه العلاقة مع المجتمع؛ كما تكمن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قدرتها على جذب الاستثمارات الاجنبية، فبحسب تقرير صادر عن منظمة الاونكتاد ان للمنشآت الصغيرة والمتوسطة دور ريادي في رفع حصة منطقة اسيا من الاستثمارات الأجنبية لأكثر من١٠% كما انه بإمكانها استقطاب المزيد من الشركات مما يسهم في نقل وتوطين التقنية ،وتبلورت أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والكبيرة في تحول اهتمام بلدان العالم له، فقد كان مايميز تجربة كوريا الجنوبية ارتباط خططها التنموية بتنمية المنشآت الصغيرة والكبيرة، فبعد أن كان اقتصادها في بداية الستينات لا يتخطى نصيب الفرد من الدخل حاجز ٨٧ دولار إضافة الى اعتماده على مصدر وحيد للتصدير مما نتج عنه عجز دائم في ميزان المدفوعات وعدم وجود قاعدة صناعية، تبوأت مع حلول عقد الثمانينات مرتبة متقدمة فقد أضحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد كوريا ويعتمد عليه في الناتج والعمالة حيث أسهم بما يزيد عن ٨٧% من القوى العاملة و٥٢% من القيمة المضافة للناتج.(هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة).

٣-مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد العالم العربي:

اهتمت الدول العربية بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجسد هذا الاهتمام في اقرار مبادرة أمير دولة الكويت خلال القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية المنعقدة في الكويت عام ٢٠٠٩ والتي أسفرت عن إنشاء حساب خاص لتمويل ودعم مشاريع قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، يتولى إدارته الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبالرغم من تنفيذ عدد كبير من برامج الدعم لتلك المنشآت إلا أن مساهماتها في البلدان العربية مازالت متواضعة واقل بكثير مما هو ممكن خاصة بالمقارنة مع دول أخرى في نفس التصنيف العالمي(تقرير صندوق النقد العربي،٢٠١٣) فعلى مستوى مساهمة القطاع في الناتج المحلي يصل تقرير صندوق النقد العربي بعد استعراض بيانات حصة المنشآت من الناتج إلى نتيجة مفادها أن تلك المساهمة تنخفض في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية الاخرى(تقرير الصندوق،٢١٨)،وبالنظر إلى بيانات مساهمة القطاع في الناتج في الجدول(٣) نجد ذلك واضحًا ماعدا دولة الامارات، وهو ماينطبق أيضًا على توفير فرص العمالة والتشغيل في القطاع.

جدول (٣)

الدولة	مساهمة القطاع في الناتج المحلي%
تونس	٧٣
السعودية	٢٠
لبنان	٩٩
الإمارات	٤٢
البحرين	٢٨
عُمان	١٨
مصر	٨٠

المصدر: صندوق النقد العربي، البنك الدولي.

٤- تحديات تواجه قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العالم العربي:

لخص اتحاد المصارف العربية في تقريره للعام ٢٠١٥ أهم التحديات التي تواجه القطاع على النحو التالي(التقرير٢٠١٥):

- التمويل: اعتبره أحد اعظم التحديات[١] التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمع أن القروض المقدمة من المصارف للقطاع الخاص قد شهدت ارتفاعًا كبيرًا إلا أن الحصة الأغلب حصلت عليها الشركات الكبيرة.

- افتقار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى الدراية التقنية والمالية التي من شأنها أن تساعد القطاع في رسم خطط مفصلة جديرة بثقة المصارف، بالإضافة الى حاجة القطاع لتحسين وتطوير مهارات ادارتها والى مزيد من الشفافية.

- عدم وجود بيئة مواتية وأنظمة كافية.

وإذا ما ستثنينا التمويل كعقبة لتوفر مصادر متعددة له، فالتحدي يكمن في ادارة بيئة القطاع (ممارسات وسياسات وانظمة).

المحور الثاني- بيئة اعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة

أولت المملكة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة اهتمامًا بالغًا لإيمانها بدوره في دفع عجلة التنمية ترسيخًا للإستراتيجية الوطنية الشاملة في تنويع هيكل مصادر الاقتصاد وعدم الاعتماد على النفط ونجم عن هذا الاهتمام أن أضحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات حضور واسع في القطاع الخاص خصوصًا في المجال التجاري حيث يشكل القطاع حاليًا ٩٣% من الشركات المسجلة في السوق السعودي (صندوق التنمية الصناعي).

١- مبادرات الحكومة لتنمية وتفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

ترجمت الحكومة اهتمامها وايمانها بدور القطاع كذراع تنموي وقناة اقتصادية منتجة بواقع عدة مبادرات منها ما يختص بالتمويل والاخرى كحاضنات ومسرعة لنمو القطاع، بجانب مؤسسات تهدف الى تقييم الملاءة والكفاءة المالية للمشروعات، وتحظى بيئة اعمال القطاع بدعم ما يزيد عن (٣٠) جهة يمكن التعرف عليها عبر الموقع الإلكتروني لبادر.

ولعل أبرز تلك الجهات صندوق التنمية الصناعية ويأتي على رأس المؤسسات المانحة والذي انشئ العام ١٣٩٤ لتمويل ودعم القطاع الصناعي عن طريق تقديم القروض المتوسطة وطويلة الاجل لتأسيس مصانع جديدة او تطوير وتوسيع مصانع قائمة، فقد وصلت قيمة القروض المقدمة خلال العام٢٠١٥(٢٨٥٢) مليون ريال للمصانع الجديدة (الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الصناعية).

من الجهات أيضًا بنك التنمية الاجتماعية والذي تأسس العام١٣٩١ بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر تقديم القروض المهنية والاجتماعية للأفراد، وقد صمم البنك برنامج مسارات ليكون أحد قنوات الدعم للشباب الطامحين لممارسة العمل الحر، وبلغت قيمة القروض المقدمة خلال العام٢٠١٦ ما يزيد عن (٤٠) مليار ريال (الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الاجتماعية).

[١] -مع التحفظ نسبياً على هذه النتيجة، وسيتضح ذلك في المحور الثاني عند الحديث عن التمويل في المملكة.

هناك أيضًا برنامج كفالة وهو مبادرة تنموية بين وزارة المالية والبنوك السعودية وبرنامج كفالة لضمان اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومنذ إنشائه وحتى العام٢٠١٥ اعتمد ما إجماليه (١٤٨٩٩) كفالة بقيمة (٧٠٩٨) مليون ريال استفادت منها (٧٢٢٢) منشأة صغيرة ومتوسطة (الموقع الإلكتروني لبرنامج كفالة).

٢- مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي:

يصنف اقتصاد المملكة على أنه واحد من أسرع الاقتصادات نموًّا غير أنه أظهر انخفاضًا وتباطؤ في مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة(الغرفة التجارية بجده،٩)فمع أن القطاع يشكل حوالي(٩٣%) من إجمالي الشركات المسجلة في القطاع الخاص لم يتجاوز نصيبها من القيمة المضافة للناتج المحلي ٢٠%(منتدى اسبار،٢٠١٦) ويعتبر نسبة ضئيلة إذا ما قورن بالمتوسط العالمي للبلدان ذات الدخل المتوسط والمقدر ب(٤٠%)(مؤسسة التمويل الدولية،١٢)[١]،وعلى مستوى توفير فرص العمل تتضاءل أيضًا مساهمة القطاع بنسبة (٢٥%) من القوى العاملة في القطاع الخاص مقارنة بالمعدل العالمي الذي يتراوح بين ٦٥-٨٠%، وبما أن (٧٤%)يعملون في قطاعي التجارة والبناء توظف المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمالة الوافدة بشكل رئيس. أما السعوديون فلا يشكلون سوى نسبة(١٠%)(الغرفة التجارية بجدة،١٠).

وفي جانب التمويل تبلغ نسبة الإقراض الممنوح لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٣%)بحسب إحصاءات اتحاد البنوك العربية والبنك الدولي وهي نسبة تقل بكثير عن المعدل العالمي للبلدان ذات الدخل المتوسط والبالغ (١٨%)، وبحسب الدراسة التي أجراها اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي أظهرت النتائج الأولية اتجاهًا عامًا لدى المصارف الى خفض التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلًا من التوسع فيها.

ومع ذلك فإن إشكالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث مساهمتها في الناتج والعمالة في المملكة لا يُعزى الى التمويل بالدرجة الاولى كما قرر اتحاد المصارف العربية لاسيما في ظل السياسات المتخذة من قبل الحكومة في جانب الإجراءات ونوعية البرامج الممولة والتزامها بضخ ما قيمته تريليون لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إمكانية الاستفادة من صور التمويل الشرعية التي وفرتها المصارف الإسلامية أو فروع البنوك التجارية المتعاملة بالأساليب الشرعية والتي أثبتت جدواها وكفاءتها الاقتصادية والتمويلية(كالمرابحة، والمشاركة، والاستصناع....)،إنما تكمن الإشكالية في غياب التخطيط والإدارة الممنهجة لبيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فحصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاقراض متقاربة بين الامارات والمملكة إلا أن الأثر الاقتصادي للقطاع شكل فارقًا لصالح دولة الإمارات فهو يسهم بما نسبته(٤٢%) في الناتج ويوفر(٦٢%) من فرص العمل في القطاع الخاص، وبالنظر الى تجربة امارة دبي في تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة نجد منظومة متكاملة من المبادرات والسياسات والبرامج الحكومية الفاعلة التي أدت إلى أفضل الممارسات في القطاع بدءًا من صياغة خطط التنمية للقطاع والخطط التي تهدف الى تسهيل وتطوير بيئة الأعمال بشريًّا وتقنيًّا وإداريًّا، مرورًا بالأساليب التكنولوجية واعتمادها في تسيير الأنشطة، وانتهاءً بالحلول المالية والتمويلية والمحاسبية وقياسات الأداء ، علاوة على اهتمام حكومة دبي بحوكمة القطاع والتزامه بمبادئ ومتطلبات بيئة العمل لضمان المزيد من الشفافية ليسر لها الولوج إلى الأسواق العالمية والتعاون المشترك مع المستثمرين في العالم[٢].

٣- التحديات التي تواجه تقدم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة:

يشكل غياب التنظيم الداخلي والخارجي المتمثل في حوكمة القطاع التحدي الأبرز والأهم، فالتقارير الرسمية تؤكد أن أسباب إحجام المؤسسات المالية المصرفية والإقراضية الأخرى عن تمويل القطاع تتمثل في (الغرفة الصناعية بجدة،٢٢):

- نقص المعلومات الموثوقة بها للوصول الى بيانات تلك المنشآت مما يؤدي إلى عدم إعطاء درجات ائتمان واضحة.
- عدم وجود بيئة قانونية تسمح بتسجيل الضمانات وإنفاذ القانون في حالة التخلف عن السداد.
- عدم ارتباط التمويل المقدم من المؤسسات التمويلية بخدمات التدريب والاستشارات المالية والمحاسبية

[١] انظر المحور الاول.

[٢] -للتعرف على المزيد من تلك التسهيلات والاجراءات انظر تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي ،٢٠١٣

- عدم تمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنفس قدرة المشروعات الكبيرة بالنفاذ إلى الأسواق الرأسمالية.

كما أكد محافظ الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أن هناك عدة معوقات تواجه القطاع والتي حددها في أربعة عناصر (التمويل، البيروقراطية، صعوبة الوصول إلى الأسواق المالية، المنافسة لاستقطاب الكفاءات (موقع بادر الإلكتروني)، وقد عبرت مؤسسة التمويل الدولية عن المعوق الاخير بافتقار القطاع الى الموظفين المؤهلين.

ولتخطي هذه المعوقات ومواجهة تلك التحديات علينا أن ندرك أننا أمام حقيقة لا تقبل نقاشًا أو جدالًا وهي أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة رافد ومورد أساسي ومكون رئيس لمعظم اقتصادات العالم والمساهم الأول في الناتج وتوليد الفرص الوظيفية للأيدي العاملة ،وازدادت أهميتها مع وضعها إحدى محركات الاقتصاد السعودي في رؤية ٢٠٣٠ ،ومانحن بصدده هو الحاجة إلى إدارة وتخطيط منظومة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بوضع الأنظمة والقوانين التي تحميها وتدفعها قدمًا، وإذا ما أردنا أن يتسنم هذا القطاع دوره الفاعل كما هو منظور له فمن الضروري تأطيره في إطار حوكمة لضمان أفضل الممارسات الجادة من قبل رواد الاعمال واقدام المؤسسات التمويلية بفاعلية لدعمه لتتوفر له البيئة الامنة اقتصادياً، وعلى الدولة ان تتعامل مع هذا القطاع كما تتعامل مع المنشآت الكبيرة من ضرورة وضع الهياكل التنظيمية والسجلات المحاسبية وتوفر مؤشرات الأداء ،وليسهم ذلك في توفير المزيد من الشفافية التي تتيح المعلومة عن القطاع، كذلك العمل على إدماجه في سوق مالية لتصبح له مكانته وموثوقيته، وعلى الجهات المسؤلة تبني نشر ثقافة العمل الحر وترسيخه في نفوس الشباب منذ مراحل التعليم الأولى، كما أن على المخططين رسم مسارات خاصة بالقطاع بالتكامل و التوازي مع الشركات الكبيرة، والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال وصولاً للنموذج الأنسب لاقتصاد ومجتمع المملكة.

المحور الثالث- إستراتيجية تمكين وتفعيل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الخدمات المساندة لأعمال الحج والعمرة:

من الله -عز وجل- على هذ البلاد بخدمة حجاج بيته الحرام وقاصديه من المعتمرين وزوار مسجده نبيه الكريم -صلى الله عليه وسلم- ولم تدخر الدولة وسعًا في تقديم كافة التسهيلات لراحة ضيوف الرحمن من توسعة المسجد الحرام والمسجد النبوي وضخ المليارات في مشروعات التوسعة والتطوير للمشاعر المقدسة والمبادرات المرتبطة بها كقطار المشاعر والحرمين، واستثماراً للميزة النسبية والتنافسية للمملكة في أحد جوانبها المتعلقة بالشخصية الإسلامية والتي عبرت عنها رؤية ٢٠٣٠ بالعمق الإسلامي والعربي كأحد مقومات الرؤية، كان من البديهي أن يصبح قطاع الحج والعمرة والزيارة أحد الركائز الأساسية الفاعلة في هذا الاستثمار والمحرك الأول له، والذي هدفت الرؤية الى زيادة طاقته الاستيعابية بنحو ٣٠ مليون معتمر بحلول العام٢٠٢٠ حيث إنه من المتوقع تحقيق عوائد تقدر بأكثر من (٤٧)مليار ريال (الموقع الإلكتروني لجريدة اليوم)مما يعتبر دخلًا إضافيًا للاقتصاد يوازي دخل النفط مستقبلًا ،الأمر الذي يتطلب الاهتمام بنمو هذا القطاع عبر تنمية الخدمات المتصلة به والداعمة لاستمراره تحقيقًا لتطلعات الرؤية التي اكدت على تمكين المسلمين من أداء العمرة والحج وبنسبة رضا عالية عن الخدمات التي تقدم لهم مشيرة إلى دور القطاعين العام والخاص في تحسين تلك الخدمات ومنها الإقامة والضيافة وإجراءات الوصول باستخدام التقنية الحديثة والتطبيقات الذكية(الرؤية).

وتفعيلًا للرؤية في هذا الجانب جاء احد اهداف وزارة الحج والعمرة ضمن خطة التحول الوطني٢٠٢٠ وهو الهدف الثاني متضمنًا تنفيذ شراكات إستراتيجية فعالة مع القطاع الخاص،؛ويعتبر قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الواعدة بالمملكة والذي يمكن أن يعتمد عليه قطاع الحج والعمرة والزيارة في تقديم الخدمات الإسنادية الأساسية، فكما نعلم أن هناك العديد من الخدمات المقدمة في الحج والعمرة منها الضيافة، والإسكان، والإعاشة ،والصيانة، والنقل، والإرشاد السياحي، والتقنية..، ولا يخفى أن هناك طاقات مؤهلة ومدربة لكل مجال من هذه المجالات والحاصلين على تدريب عال سواء عبر مخرجات التدريب التقني او المراكز الاهلية والجهات المتخصصة كهيئة السياحة ، وتلك الكفاءات قادرة على تكوين وتشغيل مشروعاتهم الخاصة والتي تحتاج في تنميتها فقط إلى الدعم والتشجيع والحماية والتنظيم، فالحاجة الماسة لزيادة الاستثمار في هذه الخدمات أو تطويرها في موسم الحج والعمرة يعد المحرك الأول لتمكين تلك المشروعات وتهيئة البيئة الملائمة لها، ففي تقرير إحصائي صادر عن إدارة التقنية في الغرفة الصناعية بمكة بين أن حجم الاستثمار في قطاع التقنية لا يتجاوز في أحسن الأحوال ٢% ،مبينًا أن عدد الشركات المسجلة رسميًا وتعمل باحترافية ثلاث شركات فقط

،وأكد التقرير أنه لزيادة الاستثمار في قطاع التقنية على وزارة الداخلية والحج تلزم شركات العمرة والحج وتلك المقدمة للخدمات للمعتمرين تطبيق نظم التقنية بشكل فعال(الغرفة الصناعية بمكة).

وفي جانب خدمات الضيافة والإسكان والإعاشة،و اوضح وزير الحج والعمرة في كلمة له خلال ورشة عمل الحج التي أقيمت في شهر ربيع الأول من هذا العام إلا أنه بالرغم من كل المنجزات التي تحققت في مواسم الحج الأعوام الماضية إلا أن هناك حاجة لتطوير مجالات صناعة الضيافة وفود الرحمن والتغذية والغسكان والنقل والضيافة (مجلة الحج والعمرة،٩).

مما يتطلب تضافر جهود الجهات المعنية لتمكين رواد الاعمال في تقديم تلك الخدمات عبر مسارات مستقلة أو تكاملية مع الشركات الكبيرة، وسنقدم فيما يلي تصوراً يمثل إستراتيجية لتحقيق هذا الهدف:

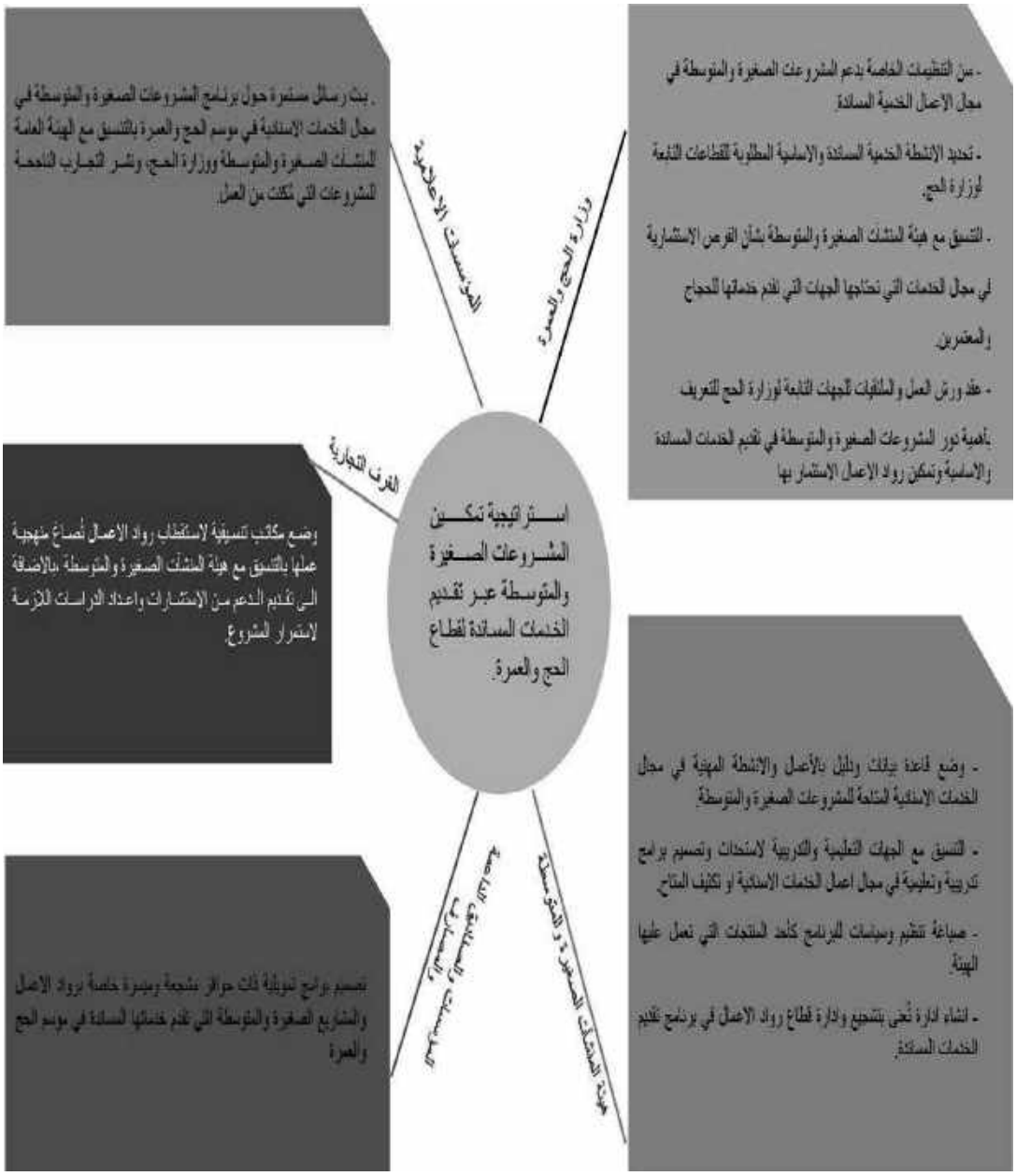

أولًا- الجهات المعنية بالاستراتيجية:

١- وزارة الحج والقطاعات التابعة لها(حملات الحج، شركات النقل، قطاع المرشدين السياحيين، ومؤسسات الطوافة)

٢- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

٣- الغرف التجارية

٤- المؤسسات والصناديق التمويلية الداعمة والمصارف

٥- المؤسسات الإعلامية

ثانيًا- الأدوار المنوطة بكل جهة

١- وزارة الحج والقطاعات التابعة لها

أ- سن التنظيمات الخاصة بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الاعمال الخدمية المساندة والزام القطاعات التابعة للوزارة العمل بها، وهذا الإجراء يتمثل في اعداد نظام بموجبه يتم تمكين رواد الأعمال تقديم الخدمات المساندة لوزارة الحج وقطاعاتها في موسم الحج والعمرة عبر منحهم نسبة من العقود التشغيلية لهذه المجالات والزام القطاعات التابعة لها من حملات الحج وشركات الطوافة والنقل وشركات الارشاد السياحية سواء بعقود من الباطن او عقود رئيسة كما هو معمول به في اليابان والتي تلزم الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية أن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة ليس بأقل من ٣٠% من قيمة المناقصة(الصوص،٢٢)،وكمبادرة أمارة دبي التي أطلقتها مؤسسة محمد بن راشد المتمثلة في برنامج المشتريات الحكومية ويتوجب في ضوئها على جميع الهيئات الحكومية وشبه الحكومية تخصيص ٥% على الأقل من ميزانية الشراء السنوية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة(مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة،١٩)،وتجربة كوريا الجنوبية في اعتماد عقود الباطن لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ب- تحديد الأنشطة الخدمية المساندة والأساسية المطلوبة للقطاعات التابعة لوزارة الحج بمسح احتياجات ومتطلبات الوزارة وجهاتها الاخرى وعرضها ليتعرف رواد الاعمال على اهم الفرص الاستثمارية المتاحة مما يعزز تلبية الطلب للاستثمار فيها من قبلهم

ج-التنسيق مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشأن الفرص الاستثمارية في مجال الخدمات التي تحتاجها وزارة الحج والقطاعات التابعة لها.

د-عقد ورش العمل والملتقيات للجهات التابعة لوزارة الحج للتعريف بأهمية دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقديم الخدمات المساندة والأساسية ،وتمكين رواد الأعمال الاستثمار بها، فمن المهم أن يكون لدى القطاعات المختلفة الوعي الكامل بالأدوار المهمة التي يؤديها قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وإيصال تلك الأهمية إلى العاملين في قطاعات وزارة الحج والمؤسسات التابعة لها مما سيدعم تمكين رواد الأعمال ويسهم في تطور وتسهيل الخدمات المقدمة عبر أساليب تقنية حديثة وإجراءات تحقق مستويات عالية من الرضا وتقدم صورة مشرفة عن خدمات الحج بالمملكة، وهذا التعريف يتطلب إعداد تصور متكامل من قبل وزارة الحج يضم آلية عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومجالات الخدمة التي ستقدمها والقيم المضافة التي ستعود على الوزارة وقطاعاتها بإشراك تلك المشروعات سواء في تسهيل الخدمات المقدمة أو العوائد الاقتصادية.

٢- هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة: جاء انشاء الهيئة كمبادرة من وزارة التجارة والاستثمار ضمن حزمة مبادرات برنامج التحول للوزارة، وتعتبر الهيئة الراعي الرسمي والمحتضن لرواد الاعمال والعامل على تنمية مشاريعهم وحمايتها وتقديم كافة الدعم والتسهيلات بالتنسيق مع الجهات الأخرى ،بالإضافة لوضع الانظمة والسياسات التي تضمن النهوض بهذا القطاع ولذا فإن عليها مسئولية كبيرة وأدوارًا متعاظمة في إستراتيجية تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقديم خدماتها الإسنادية في الحج والعمرة، وتتمثل أدوارها في الآتي:

أ- وضع قاعدة بيانات ودليل بالأعمال والانشطة المهنية في مجال الخدمات الاسنادية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فبعد ان يتم التنسيق من قبل وزارة الحج والعمرة بشأن المجالات المتاحة للاستثمار في الخدمات الاسنادية تقوم الهيئة بإعداد دليل بتلك

النشاطات في شكل قاعدة بيانات وادراجه على موقعها الالكتروني ليصبح متاحاً لرواد الاعمال الاطلاع عليها، على أن تتضمن مسميات الانشطة وقيم الاستثمار والجهة المستفيدة وغيرها من البيانات اللازمة لبدء المشروع بكل شفافية.

ب- التنسيق مع الجهات التعليمية والتدريبية لاستحداث وتصميم برامج تدريبية وتعليمية في مجال اعمال الخدمات الإسنادية أو تكثيف المتاح تدعيمًا للتوجه نحو تمكين وتفعيل رواد الاعمال لتقديم خدماتهم الإسنادية في الحج بأعلى مستويات الإتقان والجودة ،فمن المهم أن تكثف برامج التدريب والتأهيل لتلك الأنشطة سواء في مجال التقنية أو الصيانة و الإرشاد السياحي أو الإسكان او الفندقية، فعلى سبيل المثال الاستثمار في مجال صناعة الضيافة وما تحويه من إعاشة أو إسكان تتطلب توفر مهارات ومعارف للقيام بهذه الصناعة على اسس علمية ووفقاً لأحدث التوجهات سواء من خلال البرامج المعتمدة من المؤسسة العامة للتدريب التقني أو المعاهد الاهلية في تخصصات الفندقة والسياحة أو تصميم برامج تدريبية بالتعاون مع جهات متخصصة كالهيئة الوطنية للسياحة والآثار لتأهيل المرشدين السياحيين.

ج-صياغة تنظيم وسياسات للبرنامج كأحد المنتجات التي تعمل عليها الهيئة، يحوي المجالات والانشطة وآلية الدعم وأسلوب الاستثمار والعمل (عقود أساسية أو من الباطن) والحوافز والضمانات والحماية والهدف من هذا الإجراء هو تصميم حزمة متكاملة من السياسات والممارسات لبرنامج التمكين.

د-إنشاء إدارة تُعنى بتشجيع وإدارة قطاع رواد الأعمال في برنامج تقديم الخدمات المساندة للجهات العاملة في خدمات الحجاج والمعتمرين ،فباعتبار أن هذا البرنامج أحد المنتجات الهامة للهيئة تتطلب تنمية ومتابعة من قبل جهة تُعنى بإدارته وتنظيمه وتخطيطه وقياس أدائه وإزالة المعوقات التي تعترض مراحله الأولى وعند نهوضه، فالمبادرات العالمية في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتبعها إحداث جهات لمتابعة أداءها والتخطيط لها :ففي كوريا تم إنشاء مراكز دعم التصدير من أجل تسهيل صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة تابع لهيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهناك إدارة برنامج المشتريات الحكومية في دبي.

٣- الغرفة الصناعية: تضطلع الغرفة التجارية بدور مهم في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر المراكز الداعمة والحاضنة للقطاع أو من خلال التثقيف والتعريف به، ويجيء دور الغرفة في الاستراتيجية مدعم لأدوار الجهات الاخرى من خلال وضع مكاتب تنسيقية لاستقطاب رواد الاعمال تُصاغ منهجية عملها بالتنسيق مع هيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تقديم الدعم من الاستشارات وإعداد الدراسات اللازمة لاستمرار المشروع.

٤- المؤسسات والصناديق والبنوك الإسلامية الممولة والداعمة: يحظى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعم وقاعدة عريضة من المؤسسات والصناديق في القطاعين العام والخاص، واستكمالًا لهذا الدور فالمهمة الموكلة لقطاع التمويل في الإستراتيجية هو تصميم برامج تمويلية ذات حوافز مشجعة وميسرة خاصة برواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدماتها المساندة في موسم الحج والعمرة، بالإضافة إلى تطبيق الصيغ والأدوات الإسلامية في مجال التمويل، وعقد الاتفاقيات من قبل هيئة المنشآت مع المصارف التي تقدم الخدمات الاسلامية للاستفادة من صيغ التمويل الإسلامية في تمويل مشاريع البرنامج.

٥- المؤسسات الاعلامية: للإعلام تأثير كبير في ايصال المعلومة للمتلقي، ويتميز بالوصول إلى شريحة واسعة من المجتمع على مختلف مستوياتهم العمرية والجنسية والثقافية، ويكمن دوره في الإستراتيجية في بث رسائل مستمرة حول برنامج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الخدمات الاسنادية لقطاع الحج والعمرة بالتنسيق مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ووزارة الحج، ونشر التجارب الناجحة للمشروعات التي مُكنت من العمل.

ما تقدم عبارة عن رؤية او خطوط عريضة يمكن ان تكون بداية إستراتيجية وخارطة عمل لتفعيل جزء من رؤية المملكة ٢٠٣٠ لتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المساهمة الحقيقية في الاقتصاد الوطني والوصول إلى مستويات عالية من الرضا عن الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن والزائرين للمدينتين المقدستين في مكة والمدينة.

النتائج:

١- يعد قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصدر الأول للدخل لمعظم بلدان العالم ومساهمته في الناتج بنسب تتراوح بين ٥٠-٦٠% وتوفير ما يزيد عن ٨٠% من إجمالي الفرص الوظيفية في القطاع الخاص.

٢- لاتزال مساهمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة دون المؤمل على مستوى المساهمة في الناتج وتوفير فرص العمل بنسب لا تتجاوز ٢٠% و٢٥% على التوالي.

٣- يعتبر التمويل أحد المعوقات لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، إلا انه لا يعتبر مانعًا للمساهمة الحقيقية والافضل عما هو عليه الآن بل يكمن في غياب الإدارة والتخطيط الممنهجين لهذا القطاع والكفيلة بوضع السياسات والمبادرات لضمان أفضل الممارسات وفاعليتها.

٤- هناك صور تمويلية رأسمالية تُعد ذات كفاءة تمويلية عالية تتمثل في أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (كالمرابحة، والمشاركة، والاستصناع..).

٥- حاجة قطاع الحج والعمرة والزيارة إلى مزيد من الاستثمارات في الخدمات الاسنادية المقدمة للجهات المعنية بخدمة ضيوف الرحمن، مما يُعد معه المحرك الأول لتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

التوصيات:

١. العمل على إدارة وتخطيط قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة بهدف حوكمته.

٢. الاستفادة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سد احتياج الاستثمار من الخدمات الإسنادية في الحج والعمرة .

٣. الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامية في زيادة تمويل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤. قيام وزارة الحج بإعداد تنظيم خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة المستثمرة في الخدمات الإسنادية بقطاع الحج والعمرة.

٥. قيام الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة باستحداث جهة إشرافية للبرنامج كأحد منتجات الهيئة.

المراجع:

١. رؤية المملكة٢٠٣٠

٢. برنامج التحول ٢٠٢٠

٣. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقرير حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة في دبي ،٢٠١٣

٤. مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دليل تعريف المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دبي،٢٠٠٩

٥. مؤسسة التمويل الدولية، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،٢٠٠٩

٦. الشايب،ايهاب طلعت:اثر تمويل المشروعات متناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة، جامعة عين شمس،٢٠١٠

٧. النمروطي،خليل احمد:بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها،جامعة غزه،٢٠١٢

٨. الاسرج،حسين عبدالمطلب:المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية،٢٠١٠

٩. البندي،عاصم عبدالنبي:المشروعات الصغيرة واثرها في التنمية الاقتصادية مصر انموذجاً،د.ط

١٠. سحنون،سمير:المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر،الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية،٢٠٠٦

١١. اسبار،تقرير منتدى اسبار:سبتمبر،٢٠١٦

١٢. الغرفة الصناعية بجدة، تقرير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السعودية،٢٠١٥

١٣. صندوق النقد العربي، تقرير الصندوق عن العام٢٠١٣
١٤. صندوق النقد العربي ،تقرير الصندوق عن العام ٢٠١٥
١٥. الغرفة الصناعية بمكة، تقرير ادارة التقنية بالغرفة عن العام ٢٠١٥
١٦. وزارة الحج والعمرة، مجلة الحج،العدد٨٦٢،ربيع الاخر ١٤٣٨
١٧. الموقع الالكتروني لبادر
١٨. الموقع الالكتروني لصندوق التنمية الصناعي
١٩. الموقع الالكتروني لبنك التنمية الاجتماعية
٢٠. الموقع الالكتروني لجريدة اليوم
٢١. هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة الكورية